

Distr.: General
28 December 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

على الرغم من نداءاتنا المتكررة الداعية إلى اتخاذ إجراءات دولية لردع إسرائيل عن سلوكها الإجرامي تجاه الشعب الفلسطيني، فإن عدم بذل جهود جادة لمساءلة السلطة القائمة بالاحتلال وضمان الحماية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني لم يؤد إلا إلى تعريض شعبنا لمزيد من هجمة هذا الاحتلال.

ومما لا شك فيه أن غياب المساءلة يشجع ما ترتكبه إسرائيل من جرائم في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي حين أن هذا الإخلال بالقانون وحقوق الإنسان ينبغي أن يكون في طليعة جدول أعمال مجلس الأمن، فإن استمرار صمت المجلس وتقايسه سمحا للأسف بأن تمر هذه الانتهاكات دون رادع وأخلاً بمصادقية المجلس وقدرته على التمسك بالمسؤوليات التي أناطها به الميثاق، لا تجاه قضية فلسطين فحسب، بل أيضا بشأن مسائل هامة أخرى في جدول أعماله، وذلك على حساب النظام الدولي ككل.

وفي إطار مخطط الاستعمار الاستيطاني الذي تنفذه إسرائيل بلا هوادة، فإنها واصلت مصادرة الأراضي الفلسطينية، وهدم المنازل وتخريب الممتلكات الفلسطينية، وتشريد المدنيين الفلسطينيين، وتوسيع مستوطناتها، وكل ذلك في انتهاك خطير للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وفي الأسبوع الذي انقضى منذ أن بعثت إليكم رسالتي الأخيرة وحده، قام الاحتلال بأعمال غير قانونية لا حصر لها في هذا الصدد.

وقد أعلنت السلطة القائمة بالاحتلال أنها تعترم مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي بالقرب من مدينة نابلس الفلسطينية لتوسيع مستوطنة يتسهار غير القانونية، التي يُعرف سكانها المستوطنون بالسلوك التحريضي والعنف. وتشمل هذه الخطط غير القانونية مصادرة الأراضي المملوكة ملكية خاصة والأراضي الزراعية من قرى عصيرة القبلية وبورين ومادما، مما يعرض للخطر أرواح العديد من الأسر



الفلسطينية وسبل عيشها، حيث تهدف إسرائيل إلى توسيع تلك المستوطنة غير القانونية بشق طرق جديدة مخصصة للمستوطنين حصراً، إلى جانب إنشاء بؤر استيطانية أمامية ومناطق عسكرية وغير ذلك من المخططات الاستعمارية المستخدمة لترسيخ الاحتلال وإحراز التقدم في محاولات الضم التي تقوم بها.

ولا بد لنا أن نؤكد من جديد أن انتشار المستوطنات غير القانونية، بما في ذلك على وجه الخصوص، في مناطق في القدس الشرقية المحتلة وبيت لحم ونابلس والخليل وما حولها، يؤدي إلى تشتيت أراضي فلسطين المحتلة بشكل خطير، ويوطد الضم غير القانوني للقدس، ويدمر إمكانية التوصل إلى حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. وإن استمر بناء الأنفاق والمعابر الفوقية والطرق السريعة للربط بين تلك المستوطنات غير القانونية يقسم المدن الفلسطينية وما حولها، مما يمهّد الطريق لنمو استيطاني هائل يصاحبه النقل غير القانوني للمزيد من المستوطنين الإسرائيليين، مع ما يصاحب ذلك من العنف المتقشي الذي صدم الملايين من الفلسطينيين.

ويجري تنفيذ ذلك كله في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة التي لا حصر لها، ومنها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي طالب فيه المجلس صراحة بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، نشير إلى أن المجلس قام بما يلي، في جملة أمور وبصورة لا لبس فيها:

- أكد "أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات؛"
- أهاب بالدول "أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967".

ولتسهيل هذا الاستعمار غير القانوني لأرضنا، اعتمدت إسرائيل بقوة على التهجير القسري للسكان الفلسطينيين ليحل محلهم مستوطنون إسرائيليون. وما ذلك إلا تطهير عرقي صارخ. فبالإضافة إلى الاستيلاء على الأراضي، يظل هدم منازل الفلسطينيين الجريمة المفضلة لتنفيذ تلك المخططات غير القانونية والمدمرة. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية، مصحوبة بجرافات وبوجود عسكري كثيف، بهدم عدة منازل فلسطينية في شلال العوجا، مما أدى إلى تشريد أكثر من 40 من السكان. وأغلقت قوات الاحتلال جميع مداخل البلدة قبل الهجوم على السكان، الذين قاموا بمحاولات يائسة لإنقاذ منازلهم. وما فتئ الاحتلال يستهدف شلال العوجا بلا هوادة، حيث يُمنع السكان الفلسطينيون بانتظام من الوصول إلى مواردهم الطبيعية، ولا سيما نبع الماء والآبار المجاورة، التي لا يسمح بالوصول إليها إلا للمستوطنين الإسرائيليين المقيمين في المستوطنات غير القانونية القريبة. ومن الواضح أن هذه السياسات اللاإنسانية تهدف إلى حرمان السكان الفلسطينيين وفرض القيود على تمييزهم، إذ يجبرون على دفع ثمن إمدادات المياه التي تبلغ في سعرها الشركات التابعة للسلطة القائمة بالاحتلال، التي تزود المستوطنات غير القانونية مباشرة بالمياه المستخرجة من الأراضي الفلسطينية.

ولا تزال ممارسات الهدم والإخلاء الإسرائيلية تستهدف بقوة كذلك القدس الشرقية المحتلة. ففي 3 و 23 تشرين الثاني/نوفمبر، قضت المحاكم الإسرائيلية بتأييد طرد ثماني أسر فلسطينية في حي بطن الهوى في سلوان، حيث تضرر من ذلك 45 شخصاً من بينهم أطفال، إلى جانب عائلة الصباغ في حي الشيخ جراح،

التي تضرر 32 شخصا من أفرادها، من بينهم ستة أطفال. وإذا لم يوضع حد لهذه الخطة غير القانونية واللاإنسانية، فستُسلَب من جميع تلك الأسر منازلها وسيتم تهجيرها قسرا.

وإننا نلاحظ في هذا الصدد البيان الهام الصادر عن بعثات الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله في 11 كانون الأول/ديسمبر بشأن الإخلاء الوشيك للأسر الفلسطينية في القدس الشرقية، ولا سيما في حي الشيخ جراح وسلوان، حيث تتعرض الآن مجتمعات محلية تضم ما يقرب من 200 أسرة بأكملها لخطر فقدان منازلها. وأكد بيان الاتحاد الأوروبي مرة أخرى عدم شرعية سياسات إسرائيل وشدد على التزاماتها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال بموجب القانون الإنساني الدولي، ودعا السلطات الإسرائيلية إلى التراجع عن الأحكام المتعلقة بعمليات الإخلاء المزمع تنفيذها.

بيد أننا نأسف أن على الرغم من التحذيرات المتكررة من تكثيف إسرائيل لعمليات استيلائها على الأراضي وهدم المنازل وسياسات الإخلاء والمطالبة بوقف تلك العمليات، لم تتخذ سوى إجراءات قليلة للرد على استمرار تلك الجرائم. ولم يؤد ذلك إلا إلى تشجيع السلطة القائمة بالاحتلال على التماهي في استعمار الأرض الفلسطينية وفي التهجير القسري للشعب الفلسطيني. وقد حان الآن وقت العمل من أجل المساءلة إذا أردنا أن نعكس مسار هذه التوجهات السلبية والمدمرة على أرض الواقع.

وفي استخفاف تام بتدابير الإغلاق المعلنة في الضفة الغربية المحتلة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كثفت قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضا اعتداءاتها وهجماتها على المدنيين من خلال حملات الاعتقال وعمليات المداومة الليلية. ففي الأسبوع الذي انقضى منذ أن بعثت رسالتي الأخيرة، تم اعتقال عشرات المدنيين الفلسطينيين الآخرين، بمن فيهم الأطفال، وتم استجوابهم بوحشية واحتجازهم وسجنهم دون توجيه تهمة إليهم. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية عدة غارات عسكرية واحتجزت 18 فلسطينيا من مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، من بينهم قاصرون. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر وحده، احتجزت القوات الإسرائيلية 413 فلسطينيا خلال عمليات مداومة في الأراضي المحتلة، من بينهم 49 قاصرا دون سن الثامنة عشرة وسبع نساء.

ولا يزال الأطفال والشباب الفلسطينيون مستهدفين بشكل خاص في مثل هذه الغارات العسكرية. ففي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقل جنود إسرائيليون محمد مقبل، البالغ من العمر 16 عاماً، خلال عملية توغل في مخيم العزوب للاجئين، شمال الخليل. وأصيب محمد بكسر في فكه عندما ضربه جندي إسرائيلي على وجهه ببندقيته واعتدى عليه ثلاثة جنود آخرون جسدياً أثناء وجوده رهن الاحتجاز. وبدلاً من مده بالإسعافات الطبية، عُرض محمد على محققين اعتدوا عليه لفظياً وتركوه في العراء لمدة ست ساعات عانى خلالها من شدة البرد وهو مقيد ومعصوب العينين. ثم نُقل إلى أحد المستشفيات، حيث تم تكبير يديه وقدميه إلى السرير. وقام قاض عسكري إسرائيلي بتمديد احتجاز محمد بلا مبرر في 1 كانون الأول/ديسمبر.

وعلى نحو ما خلصت إليه الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، "تعلم القوات الإسرائيلية أن الإفلات من العقاب المنظم سيمكّنها من الاستمرار في ممارسة عنف لا داعي له ضد الأطفال الفلسطينيين دون أن تتم محاسبتها. فالعنف الجسدي وسوء معاملة الأطفال الفلسطينيين المحتجزين منتشرة على نطاق واسع ويكتسبان الطابع المؤسسي في نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي".

أما فيما يخص الحالة في قطاع غزة، فيجب علينا أن ندق ناقوس الخطر مرة أخرى بشأن الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المؤسفة السائدة هناك بسبب الحصار الإسرائيلي الذي دام 13 عاماً،

والذي تسبب في الحرمان الشديد والجوع والبؤس لسكان القطاع البالغ عددهم مليوني نسمة. ولا تزال قوات الاحتلال تستهدف الأراضي الزراعية، إذ قامت بالتوغل فيها عدة مرات في الأسابيع الأخيرة. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، تقدمت دبابات وجرافات عسكرية إسرائيلية إلى الشرق من جسر الديك، بالقرب من مدينة غزة، وجرفت الأراضي وأقامت تلالاً ترابية لتتشيء عليها مراكز عسكرية تقع خارج الأراضي الإسرائيلية وعلى مسافة عدة مئات من الأمتار داخل غزة، مما جعل قوات الاحتلال تطلق النار بشكل متقطع.

وعلى الرغم من ادعاءات إسرائيل بشأن ما يسمى "الانسحاب" من غزة، فإن حصارها الجوي والبحري والبري غير القانوني يتناقض تناقضاً صارخاً مع تلك الادعاءات ويؤكد دورها ومسؤولياتها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال. والمفارقة التي تتميز بها محاولات إسرائيل الرامية إلى إيجاد تفسيرات بديلة لحصارها الوحشي على غزة هي أنها تخفي نواياها الاستعمارية في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقد أثبتت 53 سنة من الاحتلال العسكري الوحشي أن إسرائيل لا تولي أي اعتبار للقانون الدولي، وأن الاقتصار على إصدار البيانات لن يجعلها تحترم القانون ولن يحول دون القضاء الوحشي على حل الدولتين وحفظ السلام. ولا بد من اتخاذ إجراءات رادعة جادة لتجسيد الالتزام العالمي القائم على المبادئ بمكانة القانون الدولي وبتطبيقه على الجميع. ويجب أن يبدأ ذلك بتدابير المساءلة.

ويجب على مجلس الأمن أن يطالب بوقف انتهاكات الاحتلال من أجل حماية أرواح المدنيين وممتلكاتهم والحفاظ على فرص إحلال السلام العادل. ولن يؤدي استمرار التقاعس عن العمل إلا إلى تقييض أسس القانون الدولي وتعزيز المخططات التي تسعى إلى طمس الخطوط الفاصلة بين ما هو قانوني وما هو غير قانوني، وبين ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي. ويجب التصدي لهذا الأمر بأقصى قدر من الاستعجال.

ويجب أن يظل تنفيذ قرارات مجلس الأمن في صدارة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز المساءلة وإقامة العدل. فالمجتمع الدولي يمر بلحظة حرجة تحدد فيها المخاطر بالكثير، والشعب الفلسطيني ينتظر منه أن يعطي معنى حقيقياً للقانون وللالتزام المعلن بحقوق الإنسان والمساواة للجميع، اللذان لن ينتهي النزاع أبداً بدونهما، وسيظل السلام والأمن بعيداً المنال في غيابهما. وقد حان الآن الوقت لتتظافر جهود الجميع من أجل إنهاء أطول احتلال عسكري في التاريخ الحديث.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 698 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2020 (A/ES-10/844-S/2020/1175)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم